خلال مناقشة القانون بحضور وزير التجارة

«المالية»: استطلاع وجهات نظر جميع الجهات المعنية بشأن مشروع «الإفلاس»

■ الهاشم: إن تم إقراره سوف يضعنا في مصاف الدول المتقدمة ماليًا واقتصاديًا

■ وجهة نظر اتحاد شركات الاستثمار إزالة كلمة إفلاس كونها قاسية وتعطي إيحاء بـ«الحتمية»

جانب من اجتماع اللجنة المالية البرلمانية

استكملت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية مناقشة مشروع قانون بإصدار قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس بحضور وزير التجارة والصناعة خالد الروضان وفريق الوزارة.

وقالت رئيسة اللجنة النائبة صفاء الهاشم في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الامة إن اللجنة عقدت اجتماعا فرعيا بسبب عدم استكمال النصاب، وارتأت بعد مناقشة وزير التجارة استدعاء جهات اقتصادية ومالية لسماع وجهات النظر المختلفة حول القانون.

وأوضحت ان القانون يتضمن 350 مادة ولذلك رأت اللجنة الاستماع الى رأي البنك المركزي وهيئة اسواق المال وغرفة التجارة واتحاد الشركات الاستثمارية والجمعية الاقتصادية واتحاد المصارف وكل هؤلاء لهم دور كبير في حالة إقرار القانون.

واضافت ان القانون يهدف الى تغيير الهيكل التنظيمي للإفلاس لانه بالسابق كان غير القادر يتم اشهار افلاسه.

واعتبرت ان هذا القانون جاء لتغيير النظرة العامة حول قواعد الإفلاس، مبينة ان القانون الحالي موجود منذ 40 سنة ويعتبر إعدام للمقلس.

واشارت إلى ان الجديد في مشروع القانون المقدم مبهر وينص على انشاء 4 دوائر رئيسية هي الأمين ولجنة الإفلاس وقاضي الإفلاس ومحكمة الإفلاس.

وبينت ان وجهة نظر اتحاد شركات الاستثمار إزالة كلمة افلاس كونها قاسية وتعطي إيحاء بان النتيجة حتمية ويريدون استبدالها بكلمة تسوية وقائية، مؤكدة اتفاقها مع هذا الرأي.

وقالت الهاشم إن هذه القطاعات الأربع الرئيسية في القانون يكون فيها اشهار الإفلاس هي آخر خطوة لوجود قانون محكم مكون من 350 مادة كذلك من ضمن مهام هذا القانون انشاء محاكم اقتصادية متخصصة بمعنى إلغاء ادارة الخبراء واستبدالها بإدارة الإفلاس حتى يكون هناك ناس متخصصين. وأضافت «كذلك استخدام الوسائل التكنولوجية لتقديم الطعون عن طريق الإيميل مما يجعلنا سوقا متقدما وحديث في هذا المجال»، لافتة الى ان البنك المركزي صرح بانه بصدد تقديم مشروع بقانون الاستقرار المالي.

وطالبت الهاشم وزير التجارة والصناعة خالد الروضان بضم قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحت مظلة هذا القانون لانه سيوفر لهم الحماية في موضوع السداد.

من جهة أخرى قالت الهاشم: إن اللجنة اجتمعت بصورة فرعية لعدم اكتمال النصاب بحضور النائبين خلف دميثير وماجد المطيري وتغيب عدد من النواب.

واضافت الهاشم «وصلتني اربعة اعتذارات من اعضاء اللجنة، وهذا معناه العدول عن الاستقالة لانه وفقا للمادة 17 من اللائحة من يعتذر فانه يعدل عن الاستقالة»، لافتة إلى ان الاعتذارات وصلت من النواب صالح عاشور ود. بدر الملا ود.محمد الحويلة بينما د.عودة الرويعي موجود في مهمة رسمية خارج البلاد.

واعتبرت الهاشم ان هناك نوع من التهاون في واجب وطني، وخاصة ان هناك قوانين مهمة من بينها قانون التسوية الوقائية وقانون إعادة الهيكلة والافلاس.

الروضان: القانون الجديد سيحمي الدائن ويساعد المدين في التحصيل

أعرب وزير التجارة والصناعة خالد الروضان عن امله في سرعة إقرار قانون الإفلاس الجديد ليساعد في تحسين بيئة الأعمال والأداء الاقتصادي في البلد.

وقال الروضان في تصريح للصحفيين بمجلس الأمة ان اجتماع اللجنة المالية اليوم ناقش قانون التسويات وإعادة الهيكلة والإفلاس، معتبرا انه قانون حديث ومتطور.

وأوضح أن القانون تم العمل عليه من قبل المختصين منذ ٣ سنوات وهو ذات فلسفة جديدة، مؤكدا ان قانون الإفلاس المعمول به حاليا والذي صدر في عام ١٩٨٠ لا يخدم المرحلة الاقتصادية المقبلة.

وبين ان كل دول العالم تمنح المفلس (وهو الشخص الذي تعثرت أعماله التجارية لأسباب خاصة أو محلية أو عالمية) فرصة لمحاولة البدء من جديد، منوها بأن مثل هذه القوانين تخدم شريحة مهمة وهي شريحة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

وأكد أن القانون سيحمي الدائن ويساعد المدين في التحصيل، مبينا أن معدل التقليسة في الكويت يصل الى 4.2 بالمئة بينما نسبة تحصيل الديون تبلغ 32 بالمئة وهي نسبة متدنية، مبينا انه بعد إقرار القانون سيتم العمل على إنشاء المحاكم الاقتصادية.

وأكد الروضان أن هذا القانون سيكون مكملا للتشريعات الاقتصادية التي تم إقرارها في دور الانعقاد الماضي، ما سيحسن مؤشر بيئة الأعمال والأداء الاقتصادي.

وشدد على أن أكثر المتأثرين بقضايا الإفلاس هي الشركات الصغيرة والمتوسطة حيث تكون نسبة التعثر فيها عالية.

مقارنة بتوزيعات الهيئة التي وصلت إلى 97 ألفاً من بداية تطبيق القانون

«شؤون الإسكان»: «الرعاية السكنية» وزعت 66.5 ألف وحدة منذ 2014

■ الكندري: هناك العديد من العوائق في منطقة جنوب سعدالعبدالله

ناقشت لجنة شؤون الإسكان أمس، مشروع جنوب سعد العبدالله الإسكاني لمستحقي الرعاية السكنية والمعوقات التي حالت دون تنفيذه، ومشروعات الإسكان الحالية والمستقبلية لمستحقي الرعاية السكنية، وتوزيعات مستحقي الرعاية السكنية.

وقال رئيس اللجنة النائب فيصل الكندري في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن المؤسسة العامة للرعاية السكنية قامت بتوزيع 66 الف و500 وحدة سكنية خلال السنوات الست الماضية مقارنة بتوزيعات الهيئة التي وصلت إلى 97 الف وحدة منذ بداية تطبيق قانون توزيع الأراضي حتى عام 2014.

وأشار الكندري إلى تلقيه الكثير من الأسئلة، من المواطنين عبر حسابه الخاص على (تويتر)، يستفسرون فيها عن المشاريع الإسكانية الحالية والمستقبلية وعن العوائق التي تشوبها وكذلك لعرض ملاحظاتهم.

وأكد أن كل المشاريع الموجودة في المؤسسة محط متابعة من اللجنة الإسكانية خاصة، وأنه كرئيس لهذه اللجنة منذ سنوات فإنه عايش على الواقع هموم المواطنين والشباب الكويتي.

وعن عوائق منطقة جنوب سعد العبدالله قال الكندري إن هناك العديد من العوائق في هذه المنطقة، مضيفا انه سيوضح للجميع إلى اين وصلت الإجراءات الحكومية في هذا الشأن بكل شفافية ووضوح؟

وأشار الكندري إلى تشكيل لجنة تحت مسمى (لجنة الخدمات في مجلس الوزراء) مهمتها متابعة إزالة هذه العوائق، مضيفا انه " تمت إزالة سكراب البلدية بالكامل وإزالة مواقع الدراكين ونقل ترخيص موقع لشركة المعادن من قبل الهيئة العامة للصناعة إلى موقع جديد بعد انتهاء إجراءات ديوان المحاسبة من الرقابة المسبقة لهذا العقد."

وأوضح أن الدراسات الأولية لأعداد الإطارات في منطقة (الرحية) أشارت إلى وجود ما بين 30 - 35 مليون إطار، تجاوز عددها الآن 60 مليون إطار وتم طرح مشروع على الهيئة العامة للبيئة لإزالة تلك الإطارات خلال سنة من الآن.

ولفت الكندري إلى ان اللجنة الإسكانية ستوجه دعوة إلى الوزراء المعنيين وإلى الهيئة العامة للبيئة وباقي الجهات الحكومية المتعلقة بها لمعرفة اين وصلوا في مشروع إزالة الإطارات؟

وفيما يخص هيئة الزراعة قال الكندري إنه تم تخصيص مواقع بديلة لإحدى شركات الدواجن وكان هناك اتفاق على تعويض مادي للشركة جراء انتقالها إلى منطقة أخرى، معربًا عن أسفه أن وزارة المالية لم تقم حتى الآن بتسليم الشركة الدعم المخصص لها كتعويض مادي.

ولفت إلى أنه أبلغ اليوم وزيرة الدولة لشؤون الإسكان رنا الفارس بضرورة مخاطبة وزيرة المالية مريم العقيل بتعويض الشركة والبدء في انتقالهم لمواقعهم الجديدة.

وأشار إلى ان اللجنة سوف تجتمع إلى وزيرة المالية لمعرفة اين وصل هذا الأمر؟ وكذلك وزير الكهرباء والماء للاستماع إلى وجهة نظره عن انقطاع الكهرباء في بعض المواقع المخصصة لشركات الدواجن.

وبين الكندري أن اللجنة طلبت أيضا من وزيرة الإسكان تزويد اللجنة الإسكانية بتقرير لمتابعة ما قامت به لجنة الخدمات في هذا الشأن، معتبرًا ان هناك بعض الوزراء غير متعاونين معًا وان اللجنة سوف تناقش هذا الأمر مع سمو رئيس الوزراء.

وكشف الكندري عن ان هناك عقود تصميم وتخطيط تقوم بها الشركة الكورية في مدينة جنوب سعد العبدالله كما أن هناك اتفاقية أيضا مع تلك الشركة لتنفيذ هذا المشروع، مؤكدا ان اللجنة لمست جدية من الوزيرة وفريقها حيال هذا الموضوع.

وأشار إلى أن المنطقة تحتوي على 28 الف وحدة سكنية، لافتا إلى أن هناك عقدًا تم توقيعه للتصميم سيكون جاهزًا في شهر يونيو من العام الحالي.

وأشار إلى سير اللجنة بخط متواز في توقيع عقود التصميم والتخطيط من جهة وإزالة العوائق من جهة أخرى، مؤكدًا ان الشركة الكويتية الكورية في مرحلة تأسيس الآن من أجل تنفيذ هذا المشروع.

وفيما يخص جنوب عبدالله المبارك أوضح الكندري انه كان هناك تأخير في تصليح الطرق والأسفلت، مطالبًا وزير النفط بضرورة توفير البيتومين المناسب. وعن منطقة خيطان أكد الكندري أن البنية التحتية للمنطقة متهالكة ولذلك تم الانتهاء من إعادة تخطيط تصميم المنطقة وسيتم البدء بإصلاح البنية التحتية من قبل وزارة الأشغال بعد الانتهاء من الرقابة المسبقة لهذه العقود من قبل ديوان المحاسبة، مطالبًا بعدم تحميل الوزارات كل اللوم. وعن جنوب مدينة صباح الأحمد، قال الكندري إنه سيتم الانتهاء من تصميم وتخطيط المنطقة وستعرض بعد ذلك هذه العقود على ديوان المحاسبة حتى يتم لأخذ الموافقة ومن ثم البت في تنفيذ المشروع.

ولفت إلى انه تم توقيع 18 عقدًا في الفترة الماضية في مدينة المطلاع وأن هناك 7 عقود متأخرة وسيتم تحريك عجلة محاسبة الوزير للمقاولين المتأخرين عن تنفيذ المشاريع حيث سيتم تطبيق الغرامات وجميع الجزاءات.

وأكد الكندري انه في الاجتماع القادم سوف تستدعي اللجنة عددًا من الوزراء والمسؤولين من جهات عدة للانتهاء من عدد من الإجراءات، متمنيًا تعاون تلك الجهات لسرعة الإنجاز.

5 نواب يقترحون تعديل قانون الجزاء بشأن منح الإذن الطبي

أعلن 5 نواب عن تقديمهم اقتراحا بقانون في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (16) لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء.

وجاء في نص الاقتراح الذي قدمه النواب يوسف القضالة، ماجد المطيري، د بدر حامد الملا ، فيصل الكندري ، والحميدي السبيعي:

(مادة أولى):

تستبدل الفقرة الثانية من المادة (30) من القانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء على النحو التالي:

مادة (30) "لا جريمة إذا وقع الفعل من شخص مرخص له في مباشرة الاعمال الطبية او الجراحية، وكان قصده منجها الى شفاء المريض، ومعالجته ويشترط موافقة المريض مقدما صراحة او ضمنا بإجراء هذا الفعل، على أن يكون الفعل انبنى على أصول الفن الطبي.

وإذا كان المريض غير بالغ سن الرشد أو كانت إرادته غير معتبرة قانونا فلا يجوز إجراء أي عمل طبي أو جراحي إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من الأب أو الأم أو الزوجة أو أي من أقربه حتى الدرجة الثانية، ولا حاجه لأي موافقة إذا كان العمل الطبي أو الجراحي طارئا أو لا يمكن تأخيره، أو كان المريض في ظروف تجعله لا يستطيع التعبير عن إرادته، وكان من المتعذر الحصول على موافقة مسبقة وفقا لأحكام هذه المادة.

(مادة ثانية):

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

ونصت المذكرة الايضاحية على ما يلي:

لأن القانون يجب أن يواكب التطورات المجتمعية، وبسبب التطبيقات والممارسات الكثيرة لهذا القانون، وما ظهر من ضرورة معالجة بعض الإشكالات أو المعوقات التي أفرزتها الحاجة أو بسبب التطور المجتمعي ومنها الحالات الإنسانية والصحية لحفظ حياة المريض وضمان التدخل الصحي لمعالجته، وذلك إذا حالت الظروف دون وجود ولي النفس لإبداء الموافقة على العلاج أو التدخل الطبي، ذلك أنه يمتنع حاليا عن قبول موافقة الأم أو الزوجة على التدخل الجراحي.

فقد جاء هذا التعديل بتعديل المادة (30) من قانون الجزاء بهدف السماح للأم أو الزوجة أو أحد الأقارب حتى الدرجة الثانية إلى جانب ولي النفس لإعطاء الإذن الطبي لعلاج الأبناء أو الزوج، وهذا يفيد في مواجهة كثير من الحالات التي لا يوجد فيها ولي النفس (الأب أو الجد) لأي سبب كان، والذي سبب في حالات كثيرة تعذر وتأخر وتدهور في الحالات الصحية نتيجة التأخر في الحصول على موافقة ولي النفس.

ومن جهة أخرى يأتي كذلك هذا القانون اتفاقا مع طبيعة وواقع وجود المرأة مع أبنائها، فهي الأكثر التصاقا وخوفا وقربا وحرصا على مصالحهم، الأمر الذي يبرر حق الموافقة على التدخل الطبي أو الجراحي.

إن ما نقترحه في هذا التعديل ينسجم مع الشريعة الإسلامية إذ يؤكد العديد من فقهاء الشرع الحنيف الله نظم حياة الأسرة وجعل القوامة والولاية للزوج مع المشاورة والتعاون التام بين الزوجين. ومن هذا التعاون ان يمنح الزوج لزوجته بعض صلاحياته إذ إنه في بعض حالات مرض الابناء، قد يكون الأب مشغولا أو مسافرا، ما يعني بالتالي عدم قدرته على ممارسة او تنفيذ ولايته على أبنائه وأن الإسلام لا يقبل أن تصبح الولاية أو القوامة ظلما وقهرا وضياعا للأسرة وأن تنظيم ذلك قانونا يضمن سلامة الأسرة وحمايتها من الظلم.

أكدوا أن قراراتها الأخيرة بوزارة الشؤون تثير علامات استفهام كبيرة

هجمة نيابية شرسة على أسيري ..«فلترحلي طوعاً أو كرهاً»

■ العدساني: رسالتي للخالد وجوب إلغاء جميع القرارات التي اتخذتها الوزيرة

■ الرومي: أعلن تأييدي طرح الثقة بغدير أسيري .. وأطالبها بالاستقالة

■ عبد الله الكندري: قراراتها تضر بالمصلحة العامة ويجب إلغاؤها

طالب عدد من نواب مجلس الأمة وزيرة الشؤون الاجتماعية د.غدير أسيري بالاستقالة ، مؤكدين انها اتخذت عدة قرارات أخيرة تثير الشك والريبة .

وقالوا إن على الوزيرة أن تتراجع فورا في قراراتها ، أو أن ترحل .

في هذا الإطار طالب النائب رياض العدساني بإلغاء جميع القرارات التي أصدرتها وزيرة الشؤون الاجتماعية د.غدير أسيري، بعد تقديم طلب طرح الثقة بها، معتبرًا ان هذه القرارات محل شك وريبة.

وقال العدساني في تصريح صحفي بمجلس الأمة " رسالتي لرئيس الوزراء بوجوب إلغاء جميع القرارات التي اتخذتها وزيرة الشؤون، لا سيما أنها اتخذت قرارات وإجراءات بسحب صلاحيات وكل ذلك بينما نحن في فترة ريبة وشك إلى حين التصويت على طلب طرح الثقة بها".

وأضاف " على رئيس الوزراء إقالة الوزيرة أو أن تقدم هي استقالتها ويتم إيقاف تلك القرارات ومراجعتها، خاصة وأن رئيس الوزراء تحدث عن الدور الإصلاحي ويجب تفعيل هذا الدور".

وأوضح انه وقع على طلب طرح الثقة بالوزيرة ليس فقط قبل أن يستمع لردودها بل حتى قبل أن يستمع إلى مرافعة النائب المستجوب د.عادل الدمخي، وذلك لأن الاستجواب يمثله ويعتبر نفسه شريكا فيه.

وقال " بالنظر إلى ما حصل من تجاوزات وقرارات جائرة وسلب لصلاحيات فالأصل هو أن ترحل الوزيرة ".

من جهته أعلن النائب عبدالله الرومي تأييده طلب طرح الثقة بوزيرة الشؤون الاجتماعية د.غدير أسيري، داعيًا الوزيرة إلى الاستقالة.

وقال الرومي، في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة، إن قرار الوزيرة سحب صلاحيات د.شفيقة العوضي في هيئة المعاقين، يثير علامة استفهام كبيرة ويبعث على الشك في أن الغرض منه إصلاحي.

وطالب سمو رئيس مجلس الوزراء بإلغاء كل ما اتخذته الوزيرة بشأن التعيينات وسحب الصلاحيات لأن هذه القرارات ليست محل اطمئنان لدى النواب جميعًا. وأضاف أن " الدكتورة شفيقة العوضي من الكفاءات الوطنية المشهود لها ومن خلال تواجدي بلجنة الميزانيات وبعد أن تولت المسؤولية عن هيئة المعاقين لاحظنا انخفاض التجاوزات والمخالفات وبالتالي نتج عن ذلك حفظ المال العام".

وأضاف " تفاجأنا كأعضاء أن مثل هذه الشخصية التي أوجدت أثرًا ماليًا تشهد له التقارير تسحب صلاحياتها من قبل وزيرة الشؤون بعد استجوابها"، معتبرًا أن إجراء سحب الصلاحيات باطل شكلا.

وقال " لقد تلقت للوزيرة بعد الاستجواب أنه غير دستوري وكنت أنوي التحدث مؤيداً للوزيرة في جلسة مناقشة طلب طرح الثقة، ولكن بعد هذه التعيينات وسحب الصلاحيات أقول لك عليك أن ترحلي لأنك لم تعودي محل ثقة لدينا". بدوره أبدى النائب عبدالله الكندري تحفظه على قيام وزيرة الشؤون الاجتماعية د.غدير أسيري بإصدار العديد من القرارات بعد استجوابها وتقديم طلب طرح الثقة بها.

واعتبر الكندري في تصريح صحفي بمجلس الأمة أن الوزيرة اتخذت هذه القرارات على حساب المصلحة العامة مشيرا إلى أنها قامت بتعيين 12 عضوا في 4 جمعيات تعاونية في محاولة واضحة منها لإقحام اتحاد التعاونيات في العمل السياسي، مؤكدا أن "هذا الأمر مرفوض جملة وتفصيلا". وقال الكندري "رسالتنا واضحة إلى سمو رئيس مجلس الوزراء بضرورة إلغاء القرارات التي أصدرتها الوزيرة واعتبار هذه القرارات كأنها لم تكن لكي لا تكون أمام سابقة خطيرة ترسخ استغلال المناصب الوزارة وإصدار القرارات لكسب المواقف النيابية".

الدقباسي: طلبت مناقشة «الاستبدال والقرض الحسن» في الجلسة المقبلة

قال النائب علي الدقباسي إنه تقدم برسالة واردة لمناقشة تقريري لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بشأن تعديل قانون التأمينات الاجتماعية فيما يخص قرض الاستبدال وتخفيض قسط القرض الحسن في الجلسة المقبلة.

وأوضح الدقباسي في تصريح بمجلس الأمة أنه تم تقديم أكثر من طلب للمجلس لاستعجال التقارير في شهر ديسمبر الماضي ولم يتم عرض تلك التقارير حتى الآن على المجلس.

وأضاف ان الرسالة تقدم بها اليوم "أمس" لإدراجها في الجلسة المقبلة للمجلس ليتم مناقشة التقريرين في الجلسة نفسها.

واشار الدقباسي إلى ان الهدف من الرسالة طرح هذه القضية التي تمس المتقاعدين وأرباب الأسر، والإسراع في تعديل القانون لتخفيف العبء عن المتقاعدين وعوائلهم.

وبين ان القسط الشهري للقرض الحسن مرهق للغاية ويشكل ربع الراتب مؤكدا ان إقرار تعديل هذا القانون يعد انجازا ولا يسبب أي ضرر على الدولة، مؤكدا ضرورة ترجمة الاهتمام النيابي بدعم المتقاعدين على أرض الواقع.